الجهود الدولية لحماية الحق في التعليم من خلال المؤتمرات و القمم العالمية لحقوق الإنسان

International Efforts To Protect The Right To Education Through Conferences And Summits Of Human Rights

مخانق عبد الله [1] طالب دكتواره
جامعة وهران 2 محمد بن أحمد
University of Oran 2 Mohamed Ben Ahmed
a.mekhaneg@univ-dbkm.dz

تاريخ الإرسال:2019/09/02 تاريخ القبول: 2019/10/11 تاريخ النشر: 30/ 2019/11

ملخص:

ركزت هذه الدراسة على الجهود المبذولة في المحافل الدولية، من خلال المؤتمرات و القمم العالمية لحقوق الإنسان، كمنابر للحوار، و إبداء الرأي و تبادل الخبرات قصد تعزيز و حماية الحق في التعليم المعترف به على نطاق واسع في القانون الدولي لحقوق الإنسان.

و قد عملت الدول، رغم تباين أنظمتها السياسية و الاقتصادية، سويا على امتداد عقود من الزمن لتوحيد الرؤى و اتخاذ التدابير الملائمة، و تبني المقاربة الحقوقية التي تهدف إلى ضمان الحق في التعليم الذي لا غنى عنه للتمتع بالحقوق الأخرى، و تحسين نوعية الخدمات التعليمية وفق المعايير المعتمدة من طرف منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلوم و الثقافة.

و مجمل القول، أن الحملات المتكررة عبر المؤتمرات و القمم العالمية التي تنادي بكفالة الحق في التعليم لكافة الفئات الاجتماعية كالأطفال ،و النساء ،و المهاجرين، و اللاجئين، و الأقليات وغيرها، تقابلها أوضاع اجتماعية متردية، وأزمات اقتصادية حادة، و مصالح دولية متضاربة تحرم الملايين عبر العالم من حقهم في التعليم.

كلمات مفتاحية: حقوق الإنسان، الحق في التعليم ، المؤتمرات الدولية ، تكافؤ الفرص ، الضمانات ، وسائل الحماية.

Abstract:

This study focused on the efforts made in forums through the international conferences and summits of human rights, as meetings for dialogue, expression of opinion and exchange of experiences in order to promote and protect the right to education which is widely recognized in international human rights law.

Despite the different political and economic systems, countries have worked together for decades to unify visions, take appropriate measures and adopt a human rights approach aimed at guaranteeing the right to education which is indispensable for the enjoyment of other rights and the improvement of the quality of educational services according to standards adopted by the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization.

In short, frequent campaigns across the world conferences and summits reclaiming the protection of the right to education for all children, and vulnerable groups as women, Immigrants, refugees, minorities and others, are opposed by deteriorating social conditions, severe economic crises, and conflicting international interests that prevent millions over the world from their right to education.

Keywords:

Human rights , The right to education , International conferences , Equal opportunities , Guarantees , Means of protection.

1- مخانق عبد الله ، **الإيميل:** a.mekhaneg@univ-dbkm.dz

مقدمة:

مرت حقوق الإنسان بمراحل زمنية متعاقبة تأثرت بالاتجاهات الفلسفية، و الأفكار التنويرية، و المطالب الاجتماعية التي ظهرت في مناطق عديدة من العالم، و قد تم تقنين حقوق الإنسان في بداية الأمر في النصوص الدستورية لبعض الدول، ثم ما لبث أن اتخذت إطارا قانونيا دوليا عبر الاتفاقيات و الإعلانات الحقوقية، فيما بات يعرف بالقانون الدولي لحقوق الإنسان الذي تضمن مجموعة واسعة من الحقوق ومنها الحق في التعليم.

يتبوأ الحق في التعليم مكانة متميزة في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان على الصعيدين الإقليمي و الدولي، فهو من الحقوق الأساسية التي طالب بها الأفراد ،و ناضلت من أجلها الشعوب. وقد تبلور هذا المنحى في إطار منظمة الأمم المتحدة التي عملت جاهدة منذ نشأتها عام 1945[1] على تجسيد مبدأ عالمية و تكامل حقوق الإنسان المدنية و السياسية، و الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و عدم قابليتها للتجزئة. [2]

و قد تكرس الحق في التعليم في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948[3]، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية لعام 1966[4]، و مجموعة الصكوك الإقليمية و الدولية اللاحقة التي كانت بمثابة الدعامة لذلك.

كما تزايد اهتمام المجتمع الدولي بالحق في التعليم في المؤتمرات ،و القمم العالمية لحقوق الإنسان، من خلال منابر الحوارو ورشات العمل حول الخطوات العملية لكفالة هذا الحق و التطلع نحو تعزيز حقوق الإنسان و الحريات الأساسية.

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة، من ناحية، إلى تسليط الضوء على اهتمامات المؤتمرات و القمم العالمية لحقوق الإنسان بالحق في التعليم نظرا لمكانته المتميزة في منظومة الحقوق، و مساهمته في الدفع قدما بالتنمية بكل أبعادها

الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، ومن ناحية أخرى، تسعى الدراسة أيضا إلى إبراز المعوقات التي تحول دون الإعمال الكامل لهذا الحق الذي شكل محور مناقشات المؤتمرات و القمم العالمية لحقوق الإنسان.

إشكالية الدراسة:

شكلت المتغيرات الدولية بما تحمله من جوانب إيجابية و سلبية، وما أفرزته من انعكاسات على ممارسة حقوق الإنسان عامة و الحق في التعليم خاصة، الشغل الشاغل للمحافل الدولية التي عملت في إطار التعاون و توحيد الجهود على كفالة الحق في التعليم و محاولة وضع حد للانتهاكات التي يتعرض لها، و بناء على ما سبق، نطرح الإشكالية التالية :

هل ساهمت المؤتمرات و القمم العالمية لحقوق الإنسان في توفير الضمانات الكافية لحماية الحق في التعليم؟

و ما هي التحديات التي تحول دون تحقيق ذلك؟

المطلب الأول: اهتمامات المؤتمرات الدولية لحقوق الإنسان بالحق في التعليم

اتجهت الجهود الدولية من خلال مؤتمرات حقوق الإنسان إلى تجسيد مقاصد ميثاق الأمم المتحدة و مجموعة الصكوك الدولية الرامية إلى تعزيز احترام حقوق الإنسان و الحريات الأساسية التي يعد الحق في التعليم جزءا لا يتجزأ منها.

سنتناول في هذا المطلب أهم المؤتمرات الدولية التي اهتمت بالحق في التعليم، كالمؤتمر الدولي لحقوق الإنسان بطهران لعام 1968 (الفرع الأول)، يليها المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان بفيينا عام 1997 (الفرع الثاني)، وأخيرا المؤتمر الدولي للسكان و التنمية لعام 1994 (الفرع الثالث).

الفرع الأول: المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان بطهران عام 1968

يعد المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان بطهران[5]من أهم المؤتمرات الدولية التي أدرجت الحق في التعليم ضمن جدول أعمالها، و دعمت الجهود الدولية المبذولة لتخفيض نسبة الأمية المتفشية على نطاق واسع، خاصة في عديدة الدول بإفريقيا، آسيا، و دول أمريكا اللاتينية.[6]

و أكد المؤتمر أن عدد الأميين المتزايد في مختلف أنحاء العالم يشكل عقبة حقيقية تحول دون تحقيق أهداف ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، و أحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مما يستدعي بذل جهد مضاعف لاستئصال الأمية أو على أقل تقدير الحد منها ،عن طريق إتاحة مبدأ تكافؤ الفرص للجميع من اجل التمتع بالحق في التعليم، و حظر كافة أشكال التمييز أو الإقصاء.[7]

استعرض المؤتمر أيضا التقدم المحرز خلال الأعوام العشرين التي انقضت منذ اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و النتائج المحققة في مجال كفالة الحقوق التي تضمنتها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان و على وجه الخصوص الحق في التعليم.

ومن ناحية أخرى تطرق المؤتمر إلى المشاكل المتعددة و تداعياتها الاقتصادية و الاجتماعية، و إلى الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل تعزيز حقوق الإنسان و حرياته الأساسية، في ظل الظروف الاقتصادية المتردية التي يمر بها العالم، و انتهاكات حقوق الإنسان، وحاجة البشر إلى المشاريع الإنمائية الطموحة، و تفعيل آليات حماية حقوق الإنسان لمواجهة التحديات بكل أبعادها الاقتصادية و الاجتماعية، و بأهمية السلم و الأمن كعاملين لاغنى عنهما لتحقيق التمتع الكامل بحقوق الإنسان و حرياته الأساسية، و تطلع كل الأفراد إلى رفع مستواهم الثقافي و التعليمي.[8]

إلى جانب ذلك، ذكّر المؤتمرون بدور الأمم المتحدة المتنامي لكفالة حقوق الإنسان، منذ اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أرسى المعايير الأساسية للحقوق و الحريات، و سلط الضوء على مضمونها، وأعطى للحق في التعليم بعده العالمي،و من ناحية أخرى أشار المشاركون في المؤتمر إلى اتساع الفجوة بين البلدان المتقدمة و تلك السائرة في طريق النمو في الميدان

الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي ، مما يعرقل الجهود الرامية إلى كفالة الحق في التعليم. (9)

ومن المبادئ الأساسية التي ركز عليها هذا المؤتمر مسألة عالمية حقوق الإنسان و عدم قابليتها للتجزئة، بحيث من الصعوبة بمكان الإعمال الكامل للحقوق المدنية و السياسية من غير التمتع بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، وأن تعزيز و حماية حقوق الإنسان مرهون بسياسات وطنية و دولية فعالة للنهوض بالتنمية المستدامة. (10)

و أبرز المؤتمر أن تطلعات الجيل الناشئ إلى عالم أفضل تراعى فيه حقوق الإنسان و حرياته الأساسية بشكل كامل و غير منقوص، يتطلب رؤية واضحة و استراتيجيات مدروسة تولي أعلى درجات التشجيع للطاقات الشبابية المبدعة، وتشرك كافة فعاليات المجتمع المدني في رسم ملامح مستقبل مشرق، وتأخذ بعين الاعتبار مبادئ و أحكام الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي أسست لقيم الحرية و العدالة و الكرامة الإنسانية،و التطلع نحو الرفاهية الاجتماعية للناس أجمعين و إتاحة لهم الفرص المتساوية للتعليم. (11)

الفرع الثاني: المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان بفيينا 1993

وضع المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان بفيينا لعام 1993 حماية حقوق الإنسان، ومن ضمنها الحق في التعليم من بين أولوياته، مؤكدا أن جميع حقوق الإنسان نابعة من كرامة الإنسان، و أن الإنسان هو الموضوع الرئيسي للحقوق و الحريات الأساسية(12)، كما أشار إلى ذلك ميثاق الأمم المتحدة الذي دعا المجتمع الدولي على حماية الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، و تهيئة الظروف التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة، و المضي قدما نحو الرقي الاجتماعي، و رفع المستوى المعيشي في جو من الحرية أفسح، و تحقيق مزيد من النمو الاقتصادي و الاجتماعي لكافة الشعوب ، و الاحترام العالمي لحقوق الإنسان و الحريات الأساسية للجميع ، والعمل سويا في اطار التعاون الدولي لبلوغ هذه المقاصد، و السعي لتحقيق مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان باعتباره المثل الأعلى المشترك الذي ينبغي للشعوب أن تسعى بلوغه، باعتباره مصدر

إلهام لمجموعة المواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي جاءت بعده، و قد اتخذته الأمم المتحدة أساسا لوضع المعايير الدولية على النحو الوارد في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان،[13] وخاصة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، والتزام الجميع بكفالة حقوق الإنسان عن طريق التعاون و التضامن الدوليين، كون أن جميع حقوق الإنسان عالمية ، مترابطة وغير قابلة للتجزئة، ومن ثمة فمن واجب الدول، بصرف النظر عن نظمها السياسية و الاقتصادية ، تعزيز و حماية حقوق الإنسان كالحق في التعليم. [14]

و أولى المؤتمر أيضا أهمية كبيرة لحماية الحق في التعليم لكافة الفئات الاجتماعية،و حث الدول على ضرورة تمكين النساء من المشاركة بفعالية على قدم المساواة مع الرجال في الحياة السياسية و الاقتصادية ،على الصعيد الوطني الإقليمي و الدولي،[15] و على حماية حق الطفل في التعليم و تهيئة الظروف المساعدة على تنشئته الاجتماعية السليمة في كنف الأسرة من اجل تحقيق نموه الكامل و المتوازن الذي يراعي الجوانب الجسمية، النفسية و الوجدانية، وكفالة حق المعوقين في التعليم و عدم ممارسة التمييز ضدهم و ضمان تمتعهم ،على قدم المساواة بكافة حقوق الإنسان ، و إيلاء أهمية كبرى لحماية حق العمال المهاجرين و أبنائهم في التعليم، و القضاء على جميع أشكال التمييز و كراهية الغير التي قد يكونون عرضة لها، و الالتزام باتخاذ التدابير الكفيلة بتعزيز الحقوق التعليمية لكافة الفئات الاجتماعية الضعيفة و المهمشة. [16]

و أكد المؤتمر مجددا أن الواجب يحتم على الدول، كما هو منصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، و العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و غيرها، أن يوجه التعليم لتقوية احترام حقوق الإنسان و الحريات الأساسية، و على ضرورة إدراج حقوق الإنسان في البرامج التعليمية التي تضم مواضيع هادفة كالتسامح و السلام بين الأفراد وكافة المجموعات العرقية أو الدينية، و أن يتم تشجيع أنشطة الأمم المتحدة التي تستهدف نشر القيم الحقوقية السامية بين الشعوب. [17]

أما في شان تعليم حقوق الإنسان، فأشاد المؤتمر بكافة الجهود من أجل تشجيع التعليم و التدريب و الإعلام المرتبط بحقوق الإنسان، لإقامة علاقات ودية بين الأمم و توطيد أواصر الصداقة و التفاهم بينها، وعليه ينبغي على الدول ، كما أشار مرارا المشاركون ،أن تعمل جاهدة لاستئصال الأمية و توجيه التعليم نحو التنمية الكاملة لشخصية الإنسان، وتعزيز حقوق الإنسان و الحريات الأساسية. (18)

كما طلب المؤتمر من كافة الدول تطوير المناهج الدراسية و الأنشطة التعليمية الرسمية و غير الرسمية، مما يساهم في إثراء الثقافة الحقوقية للأطفال في مجال الديمقراطية، التنمية و العدالة الاجتماعية على النحو المبين في الصكوك الدولية و الإقليمية لحقوق الإنسان. (19)

و من جهة أخرى، ثمن المؤتمر خطة العمل العالمية المتعلقة بالتعليم من أجل حقوق الإنسان و الديمقراطية ، كما أوصى بتسطير برامج بتبني استراتيجيات محكمة لضمان التمتع بحقوق الإنسان، ونشر قيمها على أوسع نطاق ممكن، مع الأخذ بعين الاعتبار حقوق المرأة و احتياجاتها التعليمية وسعي الحكومات في إطار العمل المشترك مع المنظمات غير الحكومية لإبراز أهمية حماية حقوق الإنسان، ودعم كافة المؤسسات التي تضطلع بمهام التعريف بحقوق الإنسان، ومن ضمنها الحق في التعليم، و تكثيف الأنشطة التعليمية والتدريبية التي تدعو إلى حماية الحق في التعليم ليس فقط في فترات السلم ، و إنما أيضا في حالات الطوارئ و ظروف انعدام الأمن و النزاعات المسلحة، مع إيلاء أهمية قصوى لعقد الأمم المتحدة للتعليم في مجال حقوق الإنسان و إبراز المقاصد التي يرمي إليها. (20)

و في السياق ذاته، ركز المؤتمر على المعوقات التي تعطل كفالة الحق في التعليم كالفقر المدقع و الفاقة و العوز، وثقل المديونية الخارجية التي تلقى بضلالها على أشد الدول فقرا، و دعوة المجتمع الدولي إلى التعاون من أجل تخفيف عبء الديون التي أثقلت كاهل البلدان النامية عن طريق توحيد الجهود التي تبذلها الحكومات للتوصل إلى الإعمال التام للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و في طليعتها الحق في التعليم. (21)

الفرع الثالث: المؤتمر الدولي للسكان و التنمية 1994

ورد في تقرير المؤتمر الدولي للسكان و التنمية في الفصل 11 تحت عنوان :" التعليم و السكان و التنمية" أن التعليم عامل الأساسي من عوامل التنمية المستدامة ،و هو في الوقت ذاته من أهم أسباب الرفاه و الرقي الاقتصادي و الاجتماعي، و التعليم أيضا وسيلة لتمكين الفرد من الاستفادة من المعرفة العلمية و التكنولوجية، و هي شرط مسبق لمواجهة المشاكل في عالم اليوم المعقد . أشار التقرير أيضا أن التعليم يساهم في رفع مستوى الوعي للحد من معدلات وفيات الأطفال و التمكين الاجتماعي للمرأة و تحسين نوعية حياة السكان، و تشجيع الديمقراطية، وإتاحة الفرصة أمام المهاجرين و اللاجئين للحصول على فرص عمل خارج أوطانهم، بغض النظر عن خلفياتهم الدينية او الثقافية و تيسير إدماجهم الاجتماعي. (22)

و أوضح المؤتمر أن التعليم وثيق الصلة بالتغيرات الاجتماعية حيث يساهم في تمكين النساء من لعب الأدوار الاجتماعية الأساسية، وفي تدريب البنات و إعدادهن الإعداد الحسن للحياة المهنية من أجل مواجهة التحديات ،و زيادة حظوظهن في الحصول على مناصب عمل ، مما يتطلب من الفعاليات الاجتماعية، و صناع القرار تكثيف الجهود لمعالجة أوجه القصور في النظام التعليمي وربطه مباشرة بالنظام الإنتاجي للحد من مستويات البطالة.كما يسعى المؤتمر إلى تحقيق عدة أهداف من أهمها:

- ضمان حصول الجميع على تعليم رفيع المستوى مع إعطاء أولوية خاصة للتعليم الابتدائي و التقني و التدريب المهني
- مكافحة الأمية و تشجيع تعليم الكبار
- الحد من أوجه التباين بين الجنسين في الحصول على التعليم و الاستمرار في دعمه (23)
- تشجيع التعليم غير النظامي للشباب.
- ضمان فرص متساوية للمرأة و الرجل في الالتحاق بمراكز تعليم القراءة و الكتابة و التكوين المهني.

- تحسين مضمون المناهج بحيث تشجع على رفع مستويات الوعي بشان أوجه الترابط بين الزيادة السكانية و التنمية المستدامة و المسائل الصحية، و التعليمية. (24)

و حدد المؤتمر العديد من المقاربات لدعم الحق في التعليم. (25) و في هذا الشأن اكد أن القضاء على الأمية هو احد المتطلبات الأساسية للتنمية البشرية، و لذلك ينبغي لجميع البلدان اتخاذ التدابير التي يتطلبها الوضع ،و التحلي بروح المسؤولية لتعزيز التقدم المحرز خلال العقود الماضية ،و مواصلة الجهود لتوفير التعليم لكافة الفئات الاجتماعية و على كل المستويات، بما في ذلك التعليم الابتدائي ،وفقا للمعايير التي حددها مؤتمر الدولي الخاص بتوفير التعليم للجميع " بجومتين " بتايلاند عام 1990، كما ينبغي لجميع البلدان أن تسعى إلى ضمان إتمام الذكور و الإناث لمرحلة التعليم الابتدائي أو المستويات التعليمية المعادلة، و إيلاء الأهمية القصوى لتحسين نوعية التعليم، وحث البلدان التي حققت نتائج متقدمة في التعليم الابتدائي ،على تيسير الاستفادة من مستويات التعليم الثانوي و العالي لكافة التلاميذ و الطلاب،كما ينبغي منح الأولوية في ميزانيات التنمية للاستثمارات في مجالي التعليم العام و التدريب المهني، و توفير الإمكانيات لإدارة المؤسسات التعليمة ،و مراكز التكوين و التمهين ، و تشجيع كل المبادرات التي تهدف إلى رفع مستوى أداء المعلمين و المكونين. (26)

و ضمن هذا التوجه، يتوجب على الدول اتخاذ كافة الإجراءات لحث البنات و المراهقات على مواصلة دراستهن عن طريق تمويل المشاريع الاجتماعية الرامية الى تكريس مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بين الذكور و الإناث ، و توعية الأولياء بأهمية تعليم البنات سواء في التعليم النظامي أو غير النظامي، بالمدارس و مراكز التكوين ،و تخصيص المنح وتقديم الحوافز لهن ،و تشييد مزيد من المؤسسات التعليمية في الأرياف و المناطق المعزولة للحد من تركهن للدراسة،و تكوين المعلمات المؤهلات، و من ناحية أخرى ، الاهتمام بتعليم الأطفال و الشباب و المراهقين، و تنويع البرامج و تكييفها بما يتماشى مع سن و مستوى المتمدرسين ، و مراعاة الفروق الفردية،و التوعية بأهمية منح فرص

متساوية للجميع و القضاء على كافة أشكال التمييز في المجال التعليمي [27]،إلى جانب تشجيع البحوث الجامعية الخاصة بالمناهج التعليمية الحديثة و ربطها بالمتغيرات الاجتماعية والتخطيط الإنمائي ، و تحسين الخدمات التعليمية، بما يتوافق مع المعايير الأساسية للتعليم. [28]

و مجمل ما استنتجه المشاركون في المؤتمر ، أن الزيادة المطردة في عدد السكان انعكست سلبا على نوعية التعليم مما دفع الحكومات للتركيز على الكم على حساب الكيف وجودة التعليم، و من مظاهر ذلك ارتفاع عدد التلاميذ في الأقسام (الفصول) و نقص التجهيزات و الوسائل المدرسية ،وضعف المناهج و البرامج و أساليب التدريس و عدم كفاءة المعلمين ،و فشل وسائل المتابعة و التقييم. [29]

المطلب الثاني: اهتمامات القمم العالمية لحقوق الإنسان بالحق في التعليم

تكاملت القمم العالمية لحقوق الإنسان في اهتماماتها و أهدافها مع المؤتمرات الدولية، التي سعت إلى توسيع دائرة الاهتمام بالحق في التعليم ، في ظل ما يشهده العالم من تغيرات اقتصادية و اجتماعية عميقة، و محاولة إيجاد الأساليب العملية الفعالة لضمان حق التعليم لكافة الأفراد على اختلاف أوضاعهم الاقتصادية و الاجتماعية.

سنتطرق في هذا المطلب إلى اهتمامات القمم العالمية لحقوق الإنسان بالحق في التعليم التي أدرجت هذا الحق ضمن أولوياتها، بداية في القمة العالمية من أجل الطفل لعام 1990 (الفرع الأول)، ثم قمة الأمم المتحدة للألفية عام 2000 (الفرع الثاني) ،تليها القمة العالمية لمجتمع المعلومات لعام 2003 (الفرع الثالث).

الفرع الأول: القمة العالمية من أجل الطفل عام 1990

من أهم البنود المدرجة في جدول أعمال القمة العالمية من أجل الطفل، حق الطفل في التعليم و كيفية ترقيته، وهو الموضوع الذي حظي بالاهتمام الواسع من طرف رؤساء الدول و الحكومات، و وجمعيات المجتمع المدني و

المنظمات غير الحكومية، و في نهاية أشغال القمة تم اعتماد الإعلان العالمي لبقاء الطفل و حمايته و نمائه و خطة العمل المرفقة لتنفيذه.

و قد أشار المشاركون أن اجتماعهم في قمة نيويورك هو بمثابة التزام مشترك لحماية الأطفال، ونداء عالمي لضمان حقوق الطفل بشكل عام وحقه في التعليم على وجه الخصوص، و التطلع نحو مستقبل أفضل لكل أطفال العالم.و سطرت القمة العالمية من اجل الطفل مجموعة من الأهداف في مجالات مرتبطة بحقوق الأطفال كالصحة و الحماية الاجتماعية و التعليم، و قد عبدت قمة الطفل الطريق لمجموعة من المؤتمرات و القمم العالمية في مجال حقوق الإنسان تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة ،لمناقشة قضايا أثارت اهتمام الأسرة الدولية كالسكان و التنمية، و حماية البيئة ،و الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية للفئات المحرومة كالنساء و الأطفال و ذوي الاحتياجات الخاصة، بحضور أهل الاختصاص من الباحثين في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و الحقوقية و إبداء وجهات النظر حول معالجة المشاكل المطروحة التي تعاني منها الفئات العريضة من الأطفال و الشباب في البلدان النامية و قليلة الدخل و انعكاسات ذلك على حقوق الإنسان. (30)

و في السياق ذاته، أكد المشاركون على العلاقة الوطيدة بين التعليم و التنمية و تحسين المستوى المعيشي للأطفال، و على ضرورة اتخاذ خطوات عاجلة لضمان كفالة حق الأطفال في التعليم ودعم المشاريع و البرامج التي تهدف إلى محو الأمية، في ظل التقارير الدولية المدعمة بأرقام و إحصائيات دقت ناقوس الخطر، و أوضحت بما لا يدع مجالا للشك، حرمان ملايين الأطفال ومن ضمنهم جزء كبير من الإناث عبر العالم من حقهم المشروع في التعليم,و من الأهداف الأساسية التي تضمنتها الإعلان العالمي لبقاء الطفل و حمايته و نمائه منح فرص ثانية للأطفال الذين أجبروا على ترك الدراسة في وقت مبكرلأسباب اقتصادية و اجتماعية قاهرة، وحظر كل أشكال التمييز المؤسسة على اللغة أو الجنس أو الوضع الاجتماعي، والتي تنتهك الحق في التعليم،أما في مجال التدريب المهني، فأعرب المشاركون في القمة على أهمية استفادة الأطفال بعد إتمام المراحل التعليمية الأساسية ، من برامج التكوين و التدريب المهنيين للظفر بفرص عمل مستقبلا. (31)

و أجمع المشاركون أن الحق في التعليم، يعد من الحقوق الأساسية باعتباره وسيلة لا غنى عنها لتحقيق الأهداف الإنمائية و تحسين الوضع الاجتماعي للفئات الاجتماعية الضعيفة كالأطفال، و تشجيع التعليم اللاتمييزي تجسيدا لمبدأ المساواة في التعليم بين البنين و البنات، و المساهمة في بناء مجتمع يوازي بين مكوناته الاجتماعية في الاستفادة من الخدمات التعليمية من أجل الإلمام التام بالقراءة و الكتابة و المهارات و المؤهلات العلمية المطلوبة، و تفعيل مبدأ تكافؤ الفرص الذي يمكن الأطفال من المشاركة بإيجابية في بناء مستقبلهم و الحد من الفوارق الاجتماعية بين أبناء المجتمع الواحد، من خلال التعاون مع الجمعيات المحلية و المنظمات غير الحكومية و القطاعات الحيوية ، الى جانب إشراك خبراء الاقتصاد في الخطط التنموية. (32)

الفرع الثاني: قمة الأمم المتحدة للألفية عام 2000

أكد رؤساء الدول و الحكومات في مطلع فجر الألفية الجديدة خلال قمة الأمم المتحدة للألفية على إيمانهم بمبادئ الأمم المتحدة التي تدعو إلى تحقيق السلام و العدل و دعم مبادئ الكرامة الإنسانية.والتزم المشاركون في قمة الألفية بتعزيز الديمقراطية و حماية حقوق الإنسان و الحريات الأساسية المعترف بها دوليا بما في ذلك الحق في التنمية و الحق في التعليم. (33)

و قد تضمنت وثيقة إعلان الألفية العديد من الفقرات التي تشمل حقوق الإنسان ومنها الحقوق المدنية و السياسية، و الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية. و فيما يتصل بالحق في التعليم، أوضح الإعلان أن الهدف الثاني من الأهداف الإنمائية للألفية يتمثل في ضرورة تعميم التعليم الابتدائي، من خلال تمكين الأطفال في مختلف الدول، الذكور منهم و الإناث من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي بحلول سنة 2015، أما الهدف الثالث فخصص لتجسيد مبدأ عدم التمييز و إتاحة فرص متكافئة للجميع للتمتع بالحق في التعليم، و هو ما دافع عنه المشاركون في القمة بقوة، كون أن المساواة بين الجنسين في الفرص التعليمية تمكن الجميع من الالتحاق بالمدارس و الحد من التفاوت بين الأطفال في مراحل التعليم الأساسي و الثانوي بحلول عام 2015، بالإضافة إلى إرساء

مقومات شراكة عالمية تهدف إلى تحقيق التنمية و الحد من مستويات الفقر و التكفل بانشغالات الدول الأقل نموا في مجال الخدمات التعليمية. (34)

و قد أشار تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام 2015 الذي سهر على إعداده فريق من الخبراء تحت إشراف مديرية الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية في الأمانة العامة لمنظمة الأمم المتحدة إلى أن التعبئة العامة خلف الأهداف الإنمائية للألفية حققت بعض النتائج في مجال مكافحة الفقر، و مكنت عموما من تحسين المستوى المعيشي للأفراد في مختلف مناطق العالم ، و ساعدت على إخراج أكثر من مليار شخص من دائرة الفقر المدقع ،ممن يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم، كما سجل تقدم ملحوظ في مكافحة الجوع و تخفيض معدلات وفيات الأطفال، و تمكين الأطفال و البنات من دخول المدارس بأعداد غير مسبوقة، بفضل التعاون الدولي و ارتفاع حجم المساعدات الإنمائية. (35)

و الملاحظ أن التقدم المحرز في مجال التنمية و التعليم، اتسم بالتباين الشديد بين بلد و آخر، فنسب الفقر مازالت مرتفعة في الدول النامية، مع استمرار حرمان النساء في بعض البلدان من حقهن في التعليم ،بالإضافة إلى الأمراض المعدية المتفشية التي تحصد الأرواح بمعدلات مرتفعة في البلدان الإفريقية في ظل غياب الثقافة الصحية لدى السكان. (36)

وقد حذر التقرير من انتهاكات الحق في التعليم، بحيث يوجد حاليا أكثر من 265 مليون طفل غير مسجلين بالمدارس، فضلا عن افتقار الأطفال الملتحقين بالمدارس إلى المهارات الأساسية في القراءة و الكتابة و الحساب و غيرها،و يرجع نقص التعليم الجيد، حسب ذات التقرير إلى قلة المدرسين المكونين و الوضعية السيئة للمدارس التي تحتاج إلى ترميم ، وعدم إتاحة الفرص التعليمية المتكافئة للأطفال في المناطق الريفية و لأبناء الأسر الفقيرة و المحدودة الدخل، و الحاجة إلى تخصيص منح دراسية للأطفال المعوزين لمواصلة تعليمهم، و بناء المؤسسات التعليمية بأعداد تلبي الطلب المتزايد على التعليم و توصيلها بخدمات الماء و الكهرباء. (37)

و بعد تقييم حصيلة الأهداف الإنمائية للألفية بالأمم المتحدة ، تم اعتماد خطة جديدة لمرحلة ما بعد 2015 مدعمة بجملة من الأهداف الإضافية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة في العالم في آفاق 2030، تأخذ بعين الاعتبار دمج الأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية بالتنمية، و الاستفادة من التجربة التي تراكمت في ظل الممارسات السابقة للهيئات و المنظمات العاملة في المجال الحقوقي و التنموي خلال السنوات الأخيرة، و استخلاص الدروس منها و التطلع نحو ما هو احسن. (38)

و قد حدد الهدف الرابع للألفية ضمان التعليم الجيد للجميع و تعزيز فرص التعليم المستمر ، لأنه الأساس الذي تم الارتكاز عليه لتحسين حياة الأفراد ،و تحقيق التنمية المستدامة، و تزويد المؤسسات التعليمية بالأدوات و التجهيزات اللازمة، و العمل على إتاحة فرص متكافئة للأطفال في سن التمدرس للالتحاق بالنظام التعليمي، دون تمييز أو إقصاء بسبب أوضاعهم الاقتصادية او الاجتماعية، و دعم المبادرات الدولية الرامية إلى استيعاب جميع الأطفال بالمداس وكفالة حقهم في التعليم، وزيادة معدلات تسجيل الفتيات في المدارس الإعدادية بالأرياف و المناطق النائية. (39)

و أوضحت المديرة العامة للمنظمة الأمم المتحدة للتربية و العلوم و الثقافة السيدة " أودري أزولاي" أن الاحتفال باليوم العالمي للتعليم(40)، يعد فرصة لتأكيد المبادئ الأساسية المتعلقة بالحق في التعليم، مضيفة أنه ينبغي الاتجاه في المسار الصحيح لتحقيق هدف التنمية المستدامة الخاص بالتعليم.

الفرع الثالث: القمة العالمية لمجتمع المعلومات 2003

من أهم محاور القمة العالمية لمجتمع المعلومات الجديرة بالاهتمام، سبل تطوير التعليم في ظل ثورة المعلومات ،و الاكتشافات الحديثة المتمثلة في تكنولوجيا المعلومات و الاتصال، و قد ترجمت خطة العمل لهذه القمة بوضوح الرؤية المتكاملة لجميع الأطراف المشاركة الذين عبروا عن رغبتهم الشديدة في تطوير التعليم الرقمي، و تحقيق الأهداف المسطرة التي ترمي إلى تعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و الخدمات الرقمية في مختلف

المجالات الحيوية، بما في ذلك القطاع التعليمي، و مساعدة البلدان النامية على تجاوز الفجوة الرقمية مقارنة بالبلدان التي قطعت أشواطا متقدمة في المجال العلمي، مع توحيد جهود الجميع و تضامن الحكومات، وجميع أصحاب المصلحة في تجسيد مفهوم مجتمع المعلومات على المستوى المحلي، الوطني و الدولي، مع مراعاة التغيرات الجذرية التي تصاحب مفهوم مجتمع المعلومات في البيئات الاجتماعية التقليدية. (41)

وركز المشاركون في القمة على دور الحكومات في وضع و تنفيذ الاستراتيجيات التعليمية سواء في القطاع العام أو الخاص كتلك التي تأخذ بعين الاعتبار استخدام التكنولوجيات الحديثة و إعداد العدة لمواجهة التحديات التي تلوح في الأفق.

و من أهداف خطة عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات بناء مجمع يتفاعل مع التكنولوجيا الحديثة،و يسخر الإمكانيات المطلوبة للنهوض بالتعليم من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا في إعلان الألفية، و التصدي للصعوبات التي تحول دون بلوغ هذه المقاصد. (42)

و من ناحية أخرى، اتفق المشاركون في القمة على أهمية ترقية الحق في التعليم و تحسين أداء المؤسسات التعليمية في ظل ثورة المعلومات التي يعرفها العالم المعاصر، و استثمار ما توصلت إليه البحوث العلمية من نتائج في مجال تكنولوجية الاتصال لتطوير نوعية التعليم و أداء المعلم، باستخدام الوسائل المتطورة لنشر المعرفة بأسرع الطرق مع مراعاة ظروف و خصوصيات كل مجتمع.

و من النقاط الهامة التي أدرجت في جدول أعمال القمة، تزويد الجامعات و الكليات و المدارس الابتدائية و الثانوية بتكنولوجيا المعلومات ،و التنسيق و التعاون بين مختلف مخابر البحث التابعة للمراكز العلمية، مع تكييف المناهج الدراسية لتتماشى مع القفزة الرقمية.

و حث المشاركون الحكومات على اتخاذ الخطوات العملية في إطار السياسات الإنمائية الوطنية من أجل دعم المشاريع التي تهدف إلى تطوير

المناهج التعليمية و إدخال التكنولوجيات العلمية في المقررات الدراسية لرفع مستوى أداء المؤسسات التعليمية، و السعي لتنمية مهارات التلاميذ، و تحسين قدراتهم التعليمية عن طريق نشر و استغلال المعرفة الخاصة بتكنولوجيا المعلومات و المساهمة في تحقيق أهداف التعليم للجميع في شتى بقاع العالم، و منح فرص ثانية لمن حرموا من التعليم ، و تلبية مطالب الفئات الاجتماعية المهشمة و أبناء الأسر الفقيرة وكل الذين يكافحون من اجل حقهم في التعليم ، و دعم السياسات الحكومية الرامية إلى تشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات في المجال التعليمي و التدريبي على جميع الأصعدة، بما في ذلك تطوير المناهج الدراسية وتكوين الإطارات و إدارة و تنظيم المؤسسات التعليمية من اجل ترقية الحق في التعليم لجميع الفئات الاجتماعية دون مفاضلة أو تمييز. (43)

و أكد المشاركون أيضا على تعزيز برامج محو الأمية الإلكترونية وتعليم الكبار باستخدام تكنولوجيا المعلومات ، و برمجة دورات لموظفي الإدارة التعليمية و إنشاء مراكز التدريب المهني للجماعات المحرومة، و تزويد العاملين في القطاع التعليمي بالأساليب التكنولوجية التي تمنحهم القدرة على تحليل المعلومات و معالجتها بطرق مبتكرة، و دعم الدراسات الرائدة التي تهدف إلى تطوير التعليم و توصيل المعرفة القائمة على التكنولوجية الرقمية لتحقيق مقاصد التعليم للجميع و ترقية التعليم و التدريب عن بعد، وغير ذلك من أشكال التعليم المفتوح، وتشجيع التعاون الإقليمي و الدولي لتمويل المشاريع الخاصة بتطوير القطاع التعليمي بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة العاملة معها، مع زيادة الاعتمادات المالية للجامعات و مراكز البحوث نظرا لدورها الحيوي في إنتاج المعلومات ونشر ثقافة المعرفة و تطوير مناهج التعليم، (44) ولكن على الرغم من الاهتمام بتزويد المدارس بتكنولوجيا المعلومات و الاتصال منذ ما يزيد عن عقدين من الزمان و استثمار الكثير من الموارد المالية في هذا الاتجاه، فإنه ما زال هناك قصور في استخدام المعدات و الأجهزة التكنولوجية في عديد الدول خاصة الدولية النامية . (45)

الخاتمة:

تعمل منظمة الأمم المتحدة وأجهزتها الدائمة، و الوكالات الدولية المتخصصة التابعة لها، من خلال المؤتمرات و القمم العالمية لحقوق الإنسان على مناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك، و البحث على التدابير المناسبة لمعالجة المشاكل ذات الطبيعة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية المطروحة بقوة، و تعزيز حقوق الإنسان الواردة في الصكوك و المعايير الدولية كالحق في التعليم الذي حظي باهتمام كبير من قبل الأسرة الدولية.

و قد توصلت المؤتمرات و القمم العالمية لحق الإنسان، في مجملها أن هناك جملة من المعوقات تعترض الإعمال الكامل للحق في التعليم من أهمها:

- ساهمت عوامل عديدة كتراجع معدل الدخل للطبقة المتوسطة، وانخفاض المستوى المعيشي لأغلب الأسر ، و قلة التمويل المخصص لقطاع التعليمي في حرمان عدد كبير من الأطفال من التمتع بالحق في التعليم.
- سجلت أدنى مستويات التحاق الأطفال بالمدارس في البلدان النامية.
- عدم إتاحة الفرص التعليمية المتكافئة على قدم المساواة بين الذكور و الإناث في أغلب البلدان الفقيرة في إفريقيا و آسيا.
- تعاني الفئات الاجتماعية الضعيفة كاللاجئين و المهاجرين و ذوي الاحتياجات الخاصة من التهميش و انتهاك حقهم في التعليم على نطاق واسع.
- تدني مستويات الخدمات التعليمية يحد من فرص التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و يعطل الطاقات البشرية.

و قصد ضمان كفالة الحق في التعليم للجميع تم اقتراح ما يلي:

- إتاحة الفرص المتكافئة في مجال التعليم دون تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين أو الإعاقة أو الوضع الاجتماعي.
- معالجة النقائص المسجلة في مجال طرق و أساليب التعليم الموجهة لفئات محددة كذوي الاحتياجات الخاصة .

– الاهتمام بالبنية التحية و الهياكل التعليمية القاعدية في البلدان التي تعاني من مستويات تنموية متدنية، من خلال بناء مؤسسا ت تعليمية جديدة مدعمة بالمرافق الضرورية والتجهيزات و الوسائل المطلوبة و ترميم المدارس القديمة .

– تحسين نوعية الخدمات التعليمية من خلال تطوير المناهج و تجديد البرامج و إدخال تكنولوجيا المعلومات و الاتصال إلى المؤسسات التعليمية.

– ربط التعليم الأساسي و التكوين المهني بعالم الشغل و القطاع الاقتصادي.

– رفع مستوى أداء المعلمين بتوفير التكوين القاعدي الجيد و تكثيف التكوين المستمر.

– تهيئة الظروف المناسبة للطلاب للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي و المعاهد المتخصصة و مؤسسات التكوين و التمهين بما يتماشى مع المعايير الدولية.

– وفاء الدول بالتزاماتها بموجب الصكوك الدولية ذات الصلة بالحق في التعليم.

-الأخذ بعين الاعتبار توصيات منظمة المم المتحدة للتربية و الثقافة لتحقيق جودة التعليم.

الهوامش:

1- صدر ميثاق الأمم المتحدة بمدينة سان فرانسيسكو في يوم 26 جوان 1945 في ختام مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بنظام الهيئة الدولية و أصبح نافذا في 24 أكتوبر 1945، و يعتبر النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية جزءا مكملا للميثاق.

2- القانون الدولي لحقوق الإنسان أرسى مجموعة من المبادئ الأساسية، كمبدأ عالمية حقوق الإنسان، أي أن هذه الحقوق تسري على جميع البشر على قدم المساواة، و دون أي شكل من أشكال التمييز كاللون أو الدين أو الجنس أو الوضع الاجتماعي أو غيرها، أما مبدأ عدم قابلية الحقوق للتجزئة، فيقصد به أن جميع حقوق الإنسان تكمل بعضها بعضا و لا يمكن المفاضلة بينها، و أن تقسيم الحقوق إلى مدنية و سياسية و أخرى

اقتصادية و اجتماعية و ثقافية هي مجرد تصنيفات فقهية لا تمس بقيمة و إلزامية المجموعة الواسعة من الحقوق.

3- اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بموجب القرار رقم 217 (3) المؤرخ في 10 ديسمبر 1948.

4- اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية بموجب قرار الجمعية العامة رقم 2200 (210) المؤرخ في 6 ديسمبر 1966، و دخل حيز التنفيذ بتاريخ: 3 جانفي عام 1976 وفقا للمادة 27 منه.

5- أصدر المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان إعلان طهران في 13 ماي 1968.

6- Proclamation of Teheran , Final Act of The International Conference on Human Rights, Teheran 22 April to 13 May 1958 ; U .N. Document Aconfe , 32//41 AT 3 (1968).

7- Paul Gorden Lauren , power and Prejudice , The Politics and Diplomacy of Racial Discrimination , 2nd Edition Boulder Oxford , Westview, Press ,2003, pp 99 – 100.

8- عاطف جابر طه، قضايا عالمية معاصرة، الدار الأكاديمية للعلوم، القاهرة، 2013، ص 132.

9- فؤاد البطانية، الأمم المتحدة، منظمة تبقى و نظام يرحل، دار الفارس، للنشر و التوزيع، عمان، 2003، ص 78.

10- نجم عبود مهدي السامرائي، مبادئ حقوق الإنسان، دار الكتاب العلمية، بيروت 1991، ص 19.

11- Edward Elgar, The International Political Economy of Intellectual Property Rights ,Edward Edgar Publishing United , Northampton, Massachusetts, 2004, p 53

12- صدر إعلان وبرنامج عمل فيينا عن المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان بمدينة فيينا في الفترة من 14 إلى 25 جوان 1993

13- ديباجة ميثاق الأمم المتحدة لعام 1945.

14- علي يوسف الشكري، حقوق الإنسان في ظل العولمة ، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، 1997، ص 16.

15- Charotte Bunch ,Transforming Human Rights from a Feminist Perspective, Peters and Andrea wolper Routledge, New York, 1995 , p 11.

16- Christoper Whelen, Trends in Welfare for Vulnerable Groups, The Economic and Social Research Institute Dublin 2005, p 32.

17- Aaron, Tyler, Islam, The West, and Tolerance, Conceiving Coexistence ,Palgrave Macmillan, New, York,2008, p 87.

18- حيدر أدهم عبد الهادي، دراسات في قانون حقوق الإنسان،دار الحامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان ، 2008، ص 51.

19- ابراهيم العيسوي، العدالة الاجتماعية و النماذج التنموية، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، بيروت، 2014، ص 112.

20- إميل فهمي شنودة، تعليم حقوق الإنسان، الفلسفة و الواقع، المؤسسة العربية للاستثمارات العلمية و تنمية الموارد البشرية، المكتبة العصرية، 1997، ص 299.

21- Cephas Lumina, Sovereign Dept and Human rights, Rights, Library Cataloging Publication, London, 2013, p 177.

22- Jyoti Shankar singh ,Creating a New Consensus on Population, The International Conference on Population and Development, Earth Publication, London ,1998 , p 185.

23- Carolyn Mackenzie Lawrence, Literacy for All Children, a Formula for Leaving no Child Behind, Library of Congress, 2004, p 13.

24- فراس عباس البياتي، الانفجار السكاني و التحديات المجتمعية، دار غيداء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2011، ص 59.

25- منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلوم و الثقافة، تنمية القدرات للتعليم للجميع، ترجمة النظريات إلى أفعال، مطبوعات منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلوم و الثقافة، 2011، ص 39.

26- Kevin, Watkins, the Oxfam Education Report Published by Oxfam GB in Association with Oxfam International, 2000, p 126.

27- تنص المادة 3 من اتفاقية مكافحة التمييز في مجال التعلم لعام 1960: " عملا على إزالة ومنع قيام أي تمييز تتعهد الدول الأطراف بان تلغي أية أحكام تشريعية أو تعليمات إدارية و توقيف العمل بأية إجراءات إدارية تنطوي على تمييز في التعليم".

28- Almaz Zewde , The Participatory Social Learning Theory an Alternative Approach, University Press of America Maryland, 2010, p 91.

29- عدنان الأمين، نحو فضاء عربي للتعليم العالي، التحديات العالمية و المسؤوليات المجتمعية، مطبوعات منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلوم و الثقافة، مكتب اليونسكو الإقليمي، بيروت 2010، ص 421.

30- Kofi Annan, Honorer Les Promesses du Sommet Mondial Pour Les Enfants, Publication de L UNICEF , 2001 , p 5.

31- محمد علي عزب، التعليم الجامعي وقضايا التنمية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ، 1995، ص 421.

32- Kirsten Meyer, Education, Justice and The Human Good, Fairness and equality in The Education Systèm, Routledge, 2014 , p 34.

33- Bhaskara Rao, United Nations Millennium Summit, Discovery Publishing House, New Delhi , 2003, p 37.

34- Hugo Stokke, Human Rights in Development, The Millennium ,Edition Nordic Human Rights publication, Published by kluwer Law International, The Hague, 2001, p 51.

35- عاطف عمر شريف، حالة المستقبل في الألفية، مطبوعات مركز البحوث و الدراسات المستقبلية، القاهرة، 2001، ص 101.

36- محمد يونس، عالم بلا فقر، المشروعات الاجتماعية و مستقبل الرأسمالية، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ص 143

37- خلف محمد البحيري، اقتصاديات التعليم، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2001، ص 299.

38- Mathew Clarke and Simon Feeny, Millennium Development Goals, Looking Beyond, 2015, Routledge, New York, 2015, p 36.

39- Nathan Andrews, Millennium development Goals in Retrospect Africa's Development Beyond 2015, Springer Library of Congress, 2015, p 81.

40- اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار 73/25، المؤرخ في 3 ديسمبر 2018، يوم 24 جانفي كيوم عالمي للتعليم في إطار الاحتفال بالتعليم من أجل السلام و التنمية.

41- Patricia Ordonez, Best Practices for The Knowledge Society, Learning, Development and Technology for All, Springer, 2009, p 29.

42- أحمد إبراهيم منصور، تكنولوجيا التعليم، مؤسسة الجنادرية للنشر و التوزيع، 2015،ص27.

43- زيد منير عبودي، إدارة المدرسة التكنولوجية، البرامج و القواعد و الأنظمة، دار من المحيط إلى الخليج للنشر و التوزيع، عمان، 2016، ص ص 23.

44- Kathleen Craver Teaching Electronic Literacy, a Concept Based Approach for School Library Media Specialties, Greenwood Press, London, 1997, p 148.

45- Mark Thurlow, Leadership and Strategic Management in South Africa Schools, Published by The Commonwealth Secretariat, London, 2006,p 98.

قائمة المراجع:

أولا: بالغة العربية

1- الكتب:

-عاطف جابر طه، قضايا عالمية معاصرة، الدار الأكاديمية للعلوم، القاهرة، 2013
-فؤاد البطانية، الأمم المتحدة، منظمة تبقى و نظام يرحل، دار الفارس، للنشر و التوزيع، عمان، 2003
-نجم عبود مهدي السامرائي، مبادئ حقوق الإنسان، دار الكتاب العلمية، بيروت 1991
-علي يوسف الشكري، حقوق الإنسان في ظل العولمة ، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، 1997
-حيدر أدهم عبد الهادي، دراسات في قانون حقوق الإنسان،دار الحامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان ، 2008
-ابراهيم العيسوي، العدالة الاجتماعية و النماذج التنموية، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، بيروت، 2014
-إميل فهمي شنودة، تعليم حقوق الإنسان، الفلسفة و الواقع، المؤسسة العربية للاستثمارات العلمية و تنمية الموارد البشرية، المكتبة العصرية، 1997
-فراس عباس البياتي، الانفجار السكاني و التحديات المجتمعية، دار غيداء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2011

-عدنان الأمين، نحو فضاء عربي للتعليم العالي، التحديات العالمية و المسؤوليات المجتمعية، مطبوعات منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلوم و الثقافة، مكتب اليونسكو الإقليمي، بيروت 2010
-محمد علي عزب، التعليم الجامعي وقضايا التنمية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ، 1995
-عاطف عمر شريف، حالة المستقبل في الألفية، مطبوعات مركز البحوث و الدراسات المستقبلية، القاهرة، 2001
-محمد يونس، عالم بلا فقر، المشروعات الاجتماعية و مستقبل الرأسمالية، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة،
-خلف محمد البحيري، اقتصاديات التعليم، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2001
-أحمد إبراهيم منصور، تكنولوجيا التعليم، مؤسسة الجنادرية للنشر و التوزيع، 2015
-زيد منير عبودي، إدارة المدرسة التكنولوجية، البرامج و القواعد و الأنظمة، دار من المحيط إلى الخليج للنشر و التوزيع، عمان، 2016

2- المواثيق الدولية لحقوق الإنسان

أ- الاتفاقيات و العهود الدولية

-ميثاق الأمم المتحدة 1945
-اتفاقية مكافحة التمييز في مجال التعليم 1960
-العهد الدولي للحقوق المدنية و السياسية1966
-العهد الدولي للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية1966
-اتفاقية حقوق الطفل1989
-اتفاقية الأشخاص ذوي الاعاقة2006

ب-الإعلانات الحقوقية:

-الإعلان العالمي لحقوق الانسان1948
-إعلان طهران1968
-إعلان الحق في التنمية1986
-إعلان و برنامج عمل فيينا1993
-إعلان مبادئ الأمم المتحدة يشان التسامح1995
- إعلان الأمم المتحدة يشان الالفية2000

ثانيا: بالغة الأجنبية

-Paul Gorden Lauren , power and Prejudice , The Politics and Diplomacy of Racial Discrimination , 2nd Edition Boulder Oxford , Westview, Press ,2003.
-Charotte Bunch ,Transforming Human Rights from a Feminist Perspective, Peters and Andrea wolper Routledge, New York, 1995.
-Christoper Whelen, Trends in Welfare for Vulnerable Groups, The Economic and Social Research Institute Dublin 2005

-Aaron, Tyler, Islam, The West, and Tolerance, Conceiving Coexistence ,Palgrave Macmillan, New, York,2008
-Cephas Lumina, Sovereign Dept and Human rights, Rights, Library Cataloging Publication, London, 2013
-Jyoti Shankar singh ,Creating a New Consensus on Population, The International Conference on Population and Development, Earth Publication, London ,1998 .
-Carolyn Mackenzie Lawrence, Literacy for All Children, a Formula for Leaving no Child Behind, Library of Congress, 2004
-Kevin, Watkins, the Oxfam Education Report Published by Oxfam GB in Association with Oxfam International, 2000
-Almaz Zewde , The Participatory Social Learning Theory an Alternative Approach, University Press of America Maryland, 2010
-Kofi Annan, Honorer Les Promesses du Sommet Mondial Pour Les Enfants, Publication de L UNICEF , 2001
-Kirsten Meyer, Education, Justice and The Human Good, Fairness and equality in The Education Systèm, Routledge, 2014
-Bhaskara Rao, United Nations Millennium Summit, Discovery Publishing House, New Delhi , 2003
-Hugo Stokke, Human Rihgts in Development, The Millennium ,Edition Nordic Human Rights publication, Published by kluwer Law International, The Hague, 2001
-Mathew Clarke and Simon Feeny, Millennium Development Goals, Looking Beyond, 2015Routledge, New York, 2015
-Nathan Andrews, Millennium development Goals in Retrospect Africa's Development Beyond 2015, Springer Library of Congress, 2015
-Patricia Ordonez, Best Practices for The Knowledge Society, Learning, Development and Technology for All, Springer, 2009
-Kathleen Craver Teaching Electronic Literacy, a Concept Based Approach for School Library Media Specialties, Greenwood Press, London, 1997
-Mark Thurlow, Leadership and Strategic Management in South Africa Schools, Published by The Commonwealth Secretariat, London.2006